



د. محمد أبوهمان يكتب:

الإصلاح أقرع!

12:30 الساعة 19-05-2017

نفرق في أحيان كثيرة في تفاصيل التطورات السياسية والأحوال اليومية في نقاشاتنا السياسية وموادنا الإعلامية، وعلى مواقع التواصل الاجتماعية، من دون أن نحدد الإطار المنهجي العام، الذي يساعدنا على فهم تلك التفاصيل ووضعها في سياقها المناسب.

للتوضيح أكثر نختلف حول السياسات الاقتصادية وقضايا الإصلاح السياسي وقانون الانتخاب والمناهج التربوية، وقضايا الحكومة والفساد والنسعار، لكن من دون أن نتوافق أو نتفاهم مسبقاً على قضايا أساسية وجوهرية من شأن الإجابة عنها إعادة تأطير النقاشات وتنخيلها وإخراجنا من حالة "الثرثرة" غير الهجدية!

هذه الأسئلة بالمناسبة ليست خاصة بالحالة الأردنية، بل تكشف مع الربيع العربي أنها حالة عربية، وربما إسلامية، عامة، وتواجه المجتمعات التي تقع في طور التحولات والتغيرات السياسية (الانتقال إلى أنظمة جديدة)، والاقتصادية، وحتى الثقافية والاجتماعية، إذ أنّ مثل هذه المجتمعات تعاني من حالة "الشك" في المسار الذي من المفترض أن تسلكه في المستقبل، فما بالك إذا كانت تلك المجتمعات كما هي الحال عربياً - لم تجب عن أسئلة ما تزال عالقة منذ قرون وتائهة بين هويات متضاربة ومتنازعة وخيارات غير واضحة!

ما هي الأسئلة البديهية المقصودة، التي من المفترض أن نطرحها على أنفسنا؟ يهكن اختصارها بداية بثلاثة أو أربعة ثم يتفرع عنها جملة كبيرة من التساؤلات: السؤال النول: من نحن؟ وماذا نريد؟ وكيف نصل إلى ما نريد؟!

من نحن الأردنيين؟ كيف نفهم أنفسنا؟ وكيف نشخص الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحالية؟ بمعنى: أين نقف؟!

ماذا نريد؟ وهو سؤال أساسي وهم لا يهكن القفز عنه في تعريف الإصلاح المطلوب وتحديد معالم الطريق إليه، بل وعدم الإجابة عن هذا السؤال أدت إلى ما رأينا من ارتباك الحراك الأردني خلال مرحلة الربيع العربي وتضارب أجداته وأولوياته بصورة كبيرة.

هل نريد دولة ديمقراطية؟ وما هي مواصفاتها الهلجية؟ وكيف ستعالج الشكوك والاختلالات القائمة؟ وما هو ترسيمنها لدور الدين في الحياة العامة والخاصة؟ هل نريد دولة ذات هوية إسلامية عربية لكنها منفتحة أم دولة محافظة دينياً وعشائرياً أم دولة ليبرالية إلى أقصى مدى؟ ما هي هوية الدولة؟ هل هي دولة توازن بين العواهل العشائرية والطهوحات الهدنية

والديمقراطية؟ هل هي دولة المواطنة أم الحقوق المكتسبة والمحصنة؟!

على الصعيد الاقتصادي؟ هل هي الدولة الراعية التي تتكفل بتأهيل الوظائف ورعاية المهتمين؟ أم دولة الضرائب التي تبني اقتصادها على أساس عجلة السوق؟ أم دولة الطريق الثالث كما طرح بعض الأردنيين؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك في ظل الموارد الحالية وفي ضوء السياسات التي تسير بسرعة كبيرة في إطار وصفات المؤسسات الاقتصادية الدولية؟

هل فعلاً نريد حماية الطبقة الوسطى أم هو شعار فارغ لا قيمة له يرفعها السياسيون من باب "أنا لا أكذب ولكني أتجهل"؟! كيف يمكن حماية هذه الطبقة وتوسعتها في ظل السياسات المالية الراهنة التي تضغطها إلى أقصى مدى؟! هذا غير ممكن وليس واقعياً.

اجتماعياً هل نريد مجتمعاً حرّاً يعلي من شأن القيم الفردية والثقافة الليبرالية أم مجتمعاً محافظاً متديناً أم مجتمعاً هجيناً يجمع بين الحفاظ على الهوية العامة مع مساحة واسعة من الحريات الفردية؟!

إذا لم نتفق على الإجابة عن هذه الأسئلة ونضع "مظلة فلسفية" وطنية لها، فإننا لا يمكن أن نسير خطوة واحدة في الإصلاحات المطلوبة على الجوانب كافة، فكيف يكون ذلك من دون أن نعرف الهدف والطريق والأولويات؟! سنبقى ندير كل شيء سياسياً واقتصادياً وثقافياً- بعقلية المياومة، حتى لو وضعنا مئات الخطط الاستراتيجية العشرية؟!

* د. محمد أبوorman باحث بـ«مركز الدراسات الاستراتيجية» بالجامعة الأردنية.

المصدر | الغد الأردنية